

أردوغان يراهن على الفوضى في ليبيا لإنقاذ الإسلاميين

حكومة الوفاق تحشد المرتزقة بانتظار ضوء أخضر تركي



وعي شعبي بالخطر التركي

ويتنظر المحللون السياسيون إلى غلق الحقول والمنشآت النفطية على أنه يضع العالم أمام الحقيقة التي كان يتجاهلها وهي ضيق مجال التأثير الفعلي لحكومة السراج على الأرض مقابل سيطرة الجيش الوطني على أكثر من 90 في المئة منها، وبالتالي فإن الميزة الوحيدة للحكومة المعزولة في طرابلس هي التصرف في إيرادات الثروة الموجودة خارج سيطرتها من خلال مؤسسة النفط والمصرف المركزي والمصرف الليبي الخارجي.

جماعات مسلحة في طرابلس تخطف وتقتل دون رادع

7 ص

المركزي، ومدير المؤسسة الوطنية للنفط، وتشكيل حكومة تسيير أعمال، وكذلك التوزيع العادل للثروة، من خلال تقسيمها إلى 4 أقاليم. ويرى مراقبون أن سحب الاعتراف الدولي بحكومة السراج المنبثقة عن اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015 يمثل الشرط الأهم الذي يتفق عليه مجلس النواب والقيادة العامة للجيش والقبائل وعدد من الدول الإقليمية والدولية التي تعزى أن تلك الحكومة أصبحت جزءاً من المشكلة ولا يمكن أن تتحول إلى جزء من الحل بسبب تبعيتها للأتراك واستقوائها بالمليشيات والمرتزقة والجماعات الإرهابية وتبديدها للثروة الوطنية.

والتصدير، والتي تنهت حكومة فايز السراج والأجهزة الخاضعة لها بتبديد إيرادات النفط في استغلال المرتزقة وتهريب السلاح وتمويل الميليشيات وأمراء الحرب في محاولتها التصدي لتقدم الجيش الوطني الليبي، الذي يتشكل في أغلبه من أبناء تلك القبائل. وكانت صحيفة الغارديان البريطانية نشرت تقريراً يؤكد توقيع مقاتلين سوربيين لعقود من أجل القتال في طرابلس مقابل مرتبات تصل إلى حوالي 2000 دولار شهرياً تدفعها حكومة الوفاق. ووضعت القبائل الليبية خمسة شروط لإعادة فتح الحقول والموانئ النفطية، وهي إسقاط الاعتراف بحكومة فايز السراج، وتغيير رئيس المصرف

القبائل الليبية لمواقع النفط، لكن هذا الإغلاق لا يؤثر على ضخ الأموال في البنك المركزي التركي لمواصلة الإنفاق على جلب السلاح والمرتزقة. وسارعت حكومة الوفاق في طرابلس إلى نجدة الليرة التركية المتهاوية من خلال ضخ أربعة مليارات دولار في خزينة المصرف المركزي التركي، متجاهلة الأزمة الاقتصادية التي قد تواجهها نتيجة استمرار إقفال الحقول والموانئ النفطية. ويعتبر إغلاق الحقول والمنشآت النفطية أخطر ضربة توجه لسلطات طرابلس منذ العام 2011، خصوصاً وأنّها ناتجة عن حراك شعبي تقوده القبائل المؤثرة في مواقع الإنتاج

تعكس تحذيرات المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالتن من تفاقم الأزمة في ليبيا والتسبب في المزيد من الخسائر، فشل الرهان التركي على فرض تسوية سياسية تنقذ الميليشيات الإسلامية المحاصرة في العاصمة طرابلس، في وقت فوضت قبائل ليبيا الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر مسؤولية تحرير العاصمة والذود عن السيادة الوطنية.

وطرابلس - بات القلق يساور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من الرهان على فرض سياسة أمر واقع في ليبيا تقلب المعادلة لصالح حلفائه في حكومة الوفاق المحاصرة في العاصمة طرابلس والمتحكمة في ثروات الشعب الليبي.

وأمام فشل هذا السيناريو، انتقلت انقصة إلى الرهان على تعميق الفوضى على أرض ليبيا وأقعاً مغابراً وتطيل حكم أنزعتها الإسلامية وسيطرتها على حركة الأموال، وهو ما عبر عنه الناطق باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالتن قائلاً "من الواضح أن الأزمة في ليبيا ستتفاقم وتتسبب في المزيد من الخسائر".

وتريد أنقرة من خلال التصعيد وإعادة الزخم للمحادثات العسكرية والسياسية التي ترعاها الأمم المتحدة والتي فشلت في تحقيق نتائج تذكر، لكن بشروط حكومة الوفاق المعارضة على بند مراقبة تزويدها بالسلاح، وهو بند يدعمه المشير خليفة حفتر كما يدعم أي تسوية سياسية بعيدة عن استباحة السيادة الوطنية.

وقال المتحدث باسم الرئاسة التركية إن تركيا "تقدم التدريب العسكري والخدمات الاستشارية لحكومة الوفاق في إطار الاتفاق المبرم بينهما"، محذراً من تفاقم الأزمة في ليبيا ما لم يتخذ المجتمع الدولي موقفاً سريعاً. وبدأت قوات الجيش الليبي عملية عسكرية في ابريل الماضي لتحرير طرابلس من سطوة الميليشيات التي أوقعت العاصمة في فوضى أمنية. وزاد التدخل التركي في تصعيد التوتر في طرابلس إذ عمدت أنقرة إلى تقديم الدعم العسكري للمليشيات المساندة لحكومة الوفاق من خلال توفير الأسلحة والمقاتلين المرسلين من سوريا من أجل تجنب خسارة المعركة أمام قوات الجيش الليبي التي تحاصر هذه الميليشيات منذ أشهر.



ولفت السماري إلى أن قوات القيادة العامة "نفذت عدة عمليات عسكرية استباقية" في مناطق جنوب شرق غريان والهيرة والعزبية خلال الفترة الماضية "لمنع القوات التابعة لحكومة الوفاق من استغلال حالة الهدنة". وبخصوص استقالة المبعوث الأممي غسان سلامة، قال السماري "سلامة دخل الأزمة الليبية من الباب الخطأ فسقط في الهاوية". وتواصل حكومة الوفاق توتير الأوضاع داخل ليبيا من خلال مصادرتها لمرتبات الموظفين، متعللة بتراجع مداخيل البلاد النفطية بسبب إغلاق

القانون الانتخابي يثير جدلاً في المغرب

والتي تخل بشفاافية العملية الانتخابية، ومنها استعمال المال وشراء الأصوات. وإلى جانب قول بعض الأحزاب السياسية إن النظام الانتخابي الحالي يقلص حظوظ الأحزاب الصغيرة في الحصول على مقاعد برلمانية، تعترض تلك الأحزاب جملة من العراقيين والمشاكل منها ما يتعلق بطبيعة علاقاتها مع الناخبين وهيكلتها الداخلية، فيما تخشى أحزاب أخرى تصويتاً عقابياً يدفع بها خارج العملية السياسية. وأكد المحلل السياسي، عمر الشراوي، أن هناك حاجة إلى تعديل التشريع الانتخابي الحالي لاستئصال بؤر التزوير وسد الثغرات أمام استغلال المال والدين، وإعادة النظر في هيكله تاطير المسار الانتخابي، ورفع المعوقات التي تعترض الخيار الحر للناخبين، وضمان اقتراع نزيه. ولفت الشراوي إلى أن منسوب الثقة في المؤسسات والانتخابات متدنٍ إلى أقصى المعدلات، مشيراً إلى أن نسبة المشاركة في الاستحقاق الانتخابي المقبل ستكون كارثية بكل المقاييس، إذا استمرت الشروط الحالية. وأوضح سليمان العمراني، نائب الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، أن التوافق بخصوص الاستحقاقات المقبلة مطلوب في إطار ما رسمه الدستور، وبالإرادة السياسية لجمع الفاعلين، والذي يجب أن يظهر في التشريع الانتخابي، وفي مشاركة مواطني الخارج.

محمد ماموني العلوي

الرباط - بدأ المغرب الاستعدادات للانتخابات التشريعية القادمة عبر إطلاق ورش للمشاورة السياسية وبلورة رؤية تدعم الإصلاحات في المملكة، وذلك على إثر اجتماع رسمي عقده رئيس الحكومة سعد الدين العثماني مع زعماء الأحزاب الممثلة في البرلمان. وتبحث الأحزاب المغربية في هذه الأونة عن تعزيز تموقعها في الخارطة الانتخابية المقبلة في عام 2021، وقد بدأت تعرض أوراق قوتها وتوقعاتها وتحالفاتها المستقبلية.

وفي هذا الإطار تطالب بعض القيادات الحزبية بتعديل القوانين الانتخابية والعودة إلى نظام الاقتراع الفردي عوض نظام اللائحة المعمول به حالياً. وقال نزار بركة، الأمين العام لحزب الاستقلال، إنه ضد الاقتراع الفردي، وأن المغرب ليس جاهزاً لهذا النمط، مع استمرار استعمال المال في الانتخابات. ودعا حزب الاستقلال المعارض إلى تعزيز فعلي للأدوار الدستورية وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وترجمة الرقابة الشعبية على المجالس المنتخبة، وعلى أداء الناخبين. وبالعودة إلى التهيئات التي دشنها الأحزاب تمهيداً للفصل الانتخابي المقبل، نجد أن من بين المواطنين من يستعيد بأسف أطوار الاستحقاقات السابقة وبعض الممارسات غير الأخلاقية من طرف بعض المرشحين،

النتائج في الداخل والخارج. وتقول مصادر مقربة من الغنوشي إن الأخير ليس ضد ترك المشعل للشباب وإنما يخشى ترك الحركة في وضع قد يجعل يتفككها على غرار ما وقع مع حركة نداء تونس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية سنة 2014. ويمثل تجاهل الأصوات المطالبة بالتغيير السيناريو الأقرب الذي سينتجه الغنوشي، ما لم يحصل طارئ قاهر، فالإنهماك في المناورات السياسية وتحصين موقع الحركة في الحكم لم يتركها وقتاً لتنظيم المؤتمر الحادي عشر المرزق عقده في شهر مايو القادم في تاريخه المحدد وبالتالي إمكانية تأجيله أصبحت في حكم المؤكد نظراً لضيق وقت الترتيبات.



عبدالحامد الجلاصي لا يوجد رئيس حزب خمسين سنة

ولا يستبعد مراقبون أن يتم تأخير تاريخ عقد المؤتمر بانتظار التوصل إلى صيغة من شأنها التحكم في الخلافات الداخلية وكبح حصول انقسام صلب الحركة. وتحصل الاستقالات الوازنة التي عصفت بالنهضة، على غرار أمين عام الحركة زياد العذاري، بوارد تغيير في جسم الحركة قد يصل إلى التشرذم والانقسام، فحجم المخاطر يكبر يوماً بعد يوم، ما يندرج بان ما هو قادم قد يكون أشد وطأة.

ضغوط لعزل راشد الغنوشي من قيادة النهضة

استطرد "النهضة تكرر خطأ النداء والباقي قائد السبسي عبر محاولات الإبقاء على الغنوشي، المؤتمر الحادي عشر هو المؤتمر الانتقالي ولو كان الغنوشي بنوي تمرير السلطة لبدأ في تفويضها تدريجياً لكنه لا ينوي المغادرة وسيبحسون عن الليات قانونية لتجديد عهده". وينص القانون الداخلي لحركة النهضة على ألا يترشح رئيس الحزب لأكثر من فترتين متتاليتين، لكن حصول الرئيس المباشر على ترقيات من نصف أعضاء مجلس الشورى يمكنه من تجاوز هذه العقبة وتجديد الترشيح. وتضع الاستقالة من الوزن الثقيل رئيس حركة النهضة ورئيس البرلمان التونسي (راشد الغنوشي) أمام خيارين: إما الانسحاب من رئاسة الحركة أو المضي قدماً في تجاهل الأصوات المطالبة بالتغيير. وانسحاب راشد الغنوشي طوعاً من رئاسة الحركة ليس السيناريو الأكثر ترجيحاً، فالرئيس ذو الصلاحيات الموسعة منهزم في صياغة "توافق سياسي جيد" يحتمي خلفه ويأمل من خلاله استنساخ نموذج التوافق مع حركة نداء تونس التي كان يقودها رئيس الجمهورية السابق الباجي قائد السبسي. ووفرت حركة نداء تونس غطاء مهما للحركة الإسلامية من أجل الترويج لها وتقديمها على غير صورتها في الخارج، وهو ما نجح فيه الغنوشي إلى حد ما، لكن الوضع مختلف الآن فالتقرب من حركة قلب تونس التي يقودها نبيل القروي لن يؤدي بالضرورة إلى نفس

الصفور" امتعاضها من طريقة تسيير الحركة واتخاذ القرار صلبها، بعد أن استفحل تجاوز الغنوشي لمقررات مجلس الشورى وتوجيهاتها في العديد من المناسبات. وفي تصريح لوسائل إعلام محلية قال الجلاصي الخميس "توجد فجوة بين النهضة وقاعدتها الانتخابية وبين القاعدة النضالية والقيادات الحزبية، المنظومة الحزبية بمجملها مريضة وأصبحت عبثاً على تونس". وأضاف "لا يوجد رئيس حزب في العالم يحكم 50 سنة". وتابع "البقاء في رئاسة الحزب من 1969 إلى الآن صنع حول الغنوشي متسقين وولاء لشخصه، لن أكون شاهداً على المسرحية".

حلمي همامي

تونس - عمقت استقالة القيادي في حركة النهضة الإسلامية عبدالحامد الجلاصي الخلافات الداخلية التي تعصف بالحركة، قبل مؤتمرها الحادي عشر الذي سيعقد في شهر مايو القادم، فيما يشك مراقبون في تمكن الحركة من تنظيم المؤتمر في تاريخه المحدد ما قد يعمق أزمة القيادة المنشغلة بالمناورات السياسية.

ويرى متابعون أن استقالة الجلاصي، وهو من أهم الداعمين لرئيس الحركة راشد الغنوشي، ستكون لها تداعيات على مستقبل القيادة، إذ لا تخفي عدة قيادات محسوبة على "تيار



بانتظار لءات جماعية